



مركز إيداع الأوراق المالية
Securities Depository Center

دليل المستثمر

مركز إيداع الأوراق المالية

المقدمة

انشئ مركز إيداع الأوراق المالية كمؤسسة ذات نفع عام في الأردن بموجب قانون الأوراق المالية. بدأ المركز بممارسة مهامه واعماله في شهر أيار من عام 1999 ويتمتع المركز بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري.

وقد حدد قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 مهام وأعمال المركز بحيث تشمل:

1. تسجيل الأوراق المالية وحفظ ونقل ملكيتها.
2. إيداع الأوراق المالية.
3. إجراء التقاص والتسوية للأوراق المالية.

إدارة مركز ايداع الاوراق المالية

يدير مركز إيداع الأوراق المالية مجلس إدارة ومدير تنفيذي متفرغ، ويتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء يتم انتخاب أربعة منهم خلال اجتماع الهيئة العامة، وثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من قبل هيئة الأوراق المالية، تكون مدة مجلس الإدارة ثلاث سنوات. ولا يجوز تعيين أو انتخاب أي من الاعضاء لأكثر من دورتين متتاليتين .

أعضاء مركز إيداع الأوراق المالية

حدد النظام الداخلي للعضوية ومعايير السلوك المهني أعضاء المركز بالجهات التالية:

1. الشركات المساهمة العامة.

2. الوسيط.

3. الحافظ الأمين.

4. أي جهة أخرى يحددها مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

التقييم العالمي

يعد مركز إيداع الأوراق المالية الجهة الوحيدة في المملكة المخولة من قبل هيئة الأوراق المالية ومؤسسة الترميز العالمية (Association of National Numbering Agencies) بتقييم الأوراق المالية (International Securities Identification Number -ISIN) وترميزها (Classification of Financial Instruments-CFI)

عنوان مركز ايداع الاوراق المالية

مبنى سوق رأس المال

شارع المنصور بن أبي عامر

منطقة العبدلي، حي المدينة الرياضية

هاتف: +962 6 5672788

فاكس: +962 6 5672590

الصندوق البريدي: 212465 عمان 11121 الاردن

البريد الإلكتروني: info@sd.com.jo

الموقع الإلكتروني: www.sd.com.jo

الرقابة والإشراف

يعمل المركز على الإشراف والرقابة على الأنشطة المهنية ذات العلاقة بعمل المركز والتي يمارسها أعضاؤه ووضع وتطبيق القواعد الخاصة باستخدام مرافق وتسهيلات المركز والاستفادة من خدماته كما يخضع مركز إيداع الأوراق المالية لرقابة هيئة الأوراق المالية وإشرافها. ويحق للهيئة تفتيش وتدقيق وثائق وقيود وسجلات مركز إيداع الأوراق المالية.

الأنظمة الإلكترونية

قام المركز بتطوير نظام إلكتروني خاص به ثنائي اللغة يدعى "نظام المركز الإلكتروني"

Securities Central Operation Registry Processing & Information Online (SCORPIO)®

حيث يتكون نظام المركز الإلكتروني من عدة أنظمة فرعية وأنظمة مساندة ويعد نظام المركز (SCORPIO) نظاماً متكاملًا لتسجيل الأوراق المالية وإيداعها وإجراء التقاص والتسوية ويتوافق والمعايير الدولية المطبقة.

ونظراً لأهمية قيام المركز بتنفيذ المهام الموكلة إليه بموجب قانون الأوراق المالية في كل الظروف، إضافة إلى أهمية حفظ كافة المعلومات والبيانات التي لدى المركز والتي من أهمها ملكية الأوراق المالية وتماشياً مع المعايير والمتطلبات الدولية بهذا الشأن وضمان تخزين معلومات وبيانات المركز وسرعة استرجاعها في الحالات الطارئة، عمل المركز على تنفيذ مشروع الموقع الاحتياطي وموقع استدامة العمل (Business Continuity and Disaster Recovery Plan)

والذي يتضمن تطوير وتحديث البنية التحتية لموقع الخادم الرئيسي الكائن في مبنى سوق رأس المال ولموقع الاحتياطي المساند لضمان استمرارية العمل (Business Continuity Site) بالإضافة إلى إنشاء الموقع الاحتياطي (Disaster Recovery Site) تماشياً مع متطلبات المعايير الدولية.

نظام الإيداع

إذا رغب المستثمر في استثمار مدخراته في شراء أو بيع الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية، فعليه أن يقوم بذلك من خلال وسيط مرخص حيث يقوم الوسيط بتعريف المستثمر وفتح حساب أوراق مالية له على قاعدة بيانات المركز من خلال نظام المركز الإلكتروني (SCORPIO) قبل تنفيذ أي تداول (بيع أو شراء) لصالح المستثمر. وعلى المستثمر أن يقوم بتزويد الوسيط بالوثائق الثبوتية الخاصة به والسارية المفعول مثل الهوية الشخصية أو جواز السفر.

إذا رغب المستثمر ببيع أوراقه المالية، يقوم الوسيط بنقل الأوراق المالية المملوكة من قبل المستثمر البائع من السجل المركزي إلى حساب المستثمر لدى الوسيط.

ويجب أن يستلم المستثمر من وسيطه كشف حساب يبين عقود التداول من بيع أو شراء والتي قام بها الوسيط لحساب ذلك المستثمر. وفي حال رغبة المستثمر بيع الأوراق المالية المشتراة بعد ذلك فيمكنه القيام بذلك من خلال نفس الوسيط أو من خلال وسيط آخر.

إن نظام الإيداع هو نظام مركزي يتم من خلاله الاحتفاظ بملكية الأوراق المالية بموجب قيود إلكترونية. حيث يقوم

النظام بفتح حساب لكل مستثمر وتسجيل أوراقه المالية في ذلك الحساب. وتكون حسابات الأوراق المالية إما في السجل المركزي أو في حساب العميل تحت سيطرة وسيطه.

يستطيع المستثمر أن يطلب كشف حساب من المركز يشبه كشف الحساب الصادر عن البنك، حيث يوضح هذا الكشف جميع الحركات التي تمت على الأوراق المالية المملوكة من قبل المستثمر.

تدون ملكية الأوراق المالية بموجب قيود إلكترونية في سجلات المركز. وعندما يتم بيع جزء من الأوراق المالية المملوكة من قبل المستثمر، فإن عدد الأوراق المالية المباعة يخصم من حساب المستثمر البائع ويضاف إلى حساب المستثمر المشتري من خلال النظام.

كيف يستفيد المستثمر من نظام الإيداع؟

إن نظام الإيداع يقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر حيث يتم الاحتفاظ بملكية الأوراق المالية بواسطة قيود إلكترونية. مما يقلل بدوره من مخاطر الضياع، والسرقة، والفقدان، والإتلاف والتزوير المرتبطة بشهادات الملكية الورقية.

كما يقلل هذا النظام من تكلفة الاستثمار بالأوراق المالية نظراً لعدم وجود شهادات ملكية، وإذا فقد المستثمر شهادة أو اشعار الملكية، فهذا لا يعني أنه فقد ملكية أوراقه المالية، حيث إن الهدف من نظام الإيداع هو حفظ ملكية الأوراق المالية إلكترونياً لزيادة ثقة المستثمر والشفافية في سوق رأس المال الأردني.

ما هي البيئة القانونية على ملكية الأوراق المالية؟

تعتبر شهادات الملكية الخاصة بالأوراق المالية المودعة لدى المركز ملغاة حكماً فور ايداعها لدى المركز، ويتم الاحتفاظ بملكية الأوراق المالية بموجب قيود إلكترونية. فإذا كانت ملكية المستثمر من الأوراق المالية مودعة لدى المركز فتعد قيود وسجلات المركز تلك البيئة القانونية على ملكية الأوراق المالية، وللمساهم كامل الحرية بالتصرف بهذه الأوراق المالية من بيعها، واستلام الأرباح السنوية، وحضور اجتماعات الهيئة العامة ورهنا.

كما يستطيع المستثمر أن يطلب من المركز تزويده بكشف رصيد للأوراق المالية التي يملكها أو كشف حساب في أي وقت يشاء.

كيف يستطيع المستثمر أن يتأكد من أن أوراقه المالية مودعة لدى المركز؟

على المستثمر أن يقوم بتوثيق بياناته ومعلوماته في سجلات مساهمي الشركة التي يملك فيها أوراقاً مالية، وتشمل تلك البيانات:

1. اسم المستثمر/المساهم الكامل كما هو في وثيقة إثبات الشخصية.
2. جنسية المستثمر/المساهم.
3. رقم المركز للمستثمر/المساهم.
4. عنوان المستثمر/المساهم.

يستطيع المستثمر الحصول على بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية التي يملكها وبأي تاريخ وذلك من خلال الحصول على إشعار ملكية الأوراق المالية.

هل يستطيع المستثمر معرفة الحركات التي تمت على حسابه؟

يستطيع المستثمر معرفة الحركات التي تمت على حسابه من خلال الحصول على كشف حساب أوراق مالية يبين كافة الحركات التي تمت على أوراقه المالية

هل يستطيع المستثمر ان يحول الأوراق المالية التي يملكها من حسابه تحت سيطرة وسيط الى حسابه تحت سيطرة وسيط آخر؟

نعم يمكن للمستثمر ان يقوم بتحويل الأوراق المالية التي يملكها بين حساباته تحت سيطرة وسطاء مختلفين، حيث يتم تحويل الأوراق المالية وفقاً لما يلي:

1. من حساب المستثمر تحت سيطرة الوسيط إلى حساب المستثمر في السجل المركزي.
2. من حساب المستثمر في السجل المركزي إلى حساب المستثمر لدى الوسيط الأخر.

ما هي أنواع التحويلات المستثناة؟

تقسم التحويلات المستثناة إلى:

● العمليات المستثناة من التداول من خلال السوق، وتشمل التحويلات التالية:

1. التحويلات الإرثية.
2. التحويلات العائلية والتي تتم بين الأصول والفروع وما بين الأزواج.

3. التحويلات لغاية قسمة الأوراق المالية ذات الملكية المشتركة.

4. هبة الأوراق المالية إلى الجهات الدينية أو الخيرية أو الاجتماعية المسجلة لدى الجهات الرسمية.

5. تخصيص ملكية الأوراق المالية لصالح الوقف خيرياً أو ذرياً.

6. الوصية بالأوراق المالية.

7. التحويلات التي تتم وفقاً لأحكام قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم.

8. التحويلات التي تتم وفقاً لقرارات المحاكم ودوائر التنفيذ.

9. تحويل الأسهم بين المؤسسين.

● عمليات تحويل ملكية الأوراق المالية غير المتداولة، والتي تشمل:

1. تحويلات الأوراق المالية المعلق إدراجها.
2. تحويلات الأوراق المالية الموقوفة عن التداول.
3. تحويلات الأوراق المالية غير المدرجة وغير المتداولة في السوق.

ما هي الإجراءات التي يتبعها المركز لضمان صحة ودقة ارصدة المستثمرين؟

ان نظام الإيداع يخضع لضوابط داخلية بهدف التأكد من صحة ودقة أرصدة ملكية الأوراق المالية في سجلاته، وحماية حقوق المستثمرين. وتقوم دائرة التدقيق الداخلي للمركز بإجراء التدقيق اليدوي والحاسبي باستمرار، كما تتوافر أنظمة احتياطية خاصة لكل من نظام السجل المركزي ونظام

الإيداع، ويتم نسخ المعلومات والبيانات المحفوظة لدى مركز إيداع الأوراق المالية بشكل دوري (يومي/أسبوعي/ شهري).

السجل المركزي للأوراق المالية

تعريف

السجل المركزي هو نظام سجلات المساهمين الإلكتروني الموجود لدى المركز.

أهداف السجل المركزي

1. إنشاء قاعدة بيانات تدار بشكل موحد لمساهمي الشركات المساهمة العامة.
2. تسهيل عملية الوصول الى البيانات والمعلومات المتعلقة ملكية الأوراق المالية من قبل المساهمين أو الأطراف الاخرى ذات العلاقة.
3. تسهيل إجراءات الشركات.

الخدمات التي يقدمها السجل المركزي

1. الاحتفاظ بسجلات المساهمين بموجب قيود إلكترونية بالنيابة عن مصدري الأوراق المالية.
2. إصدار الإحصائيات والتقارير المختلفة عن الأوراق المالية المودعة.
3. تطبيق إجراءات الشركات بموجب قرارات مصدري الأوراق المالية ويشمل ذلك الاندماج، وتجزئة القيمة الاسمية للورقة المالية وزيادة و/ او تخفيض رأس المال.

4. تقديم خدمات أخرى للمستثمرين بالأوراق المالية مثل تقييم المحافظ الاستثمارية والتحليل المرتبطة بالسوق وغير ذلك من الخدمات.

سرية المعلومات والبيانات

1. يحق لمالكي الأوراق المالية المودعة لدى المركز الاطلاع على البيانات الخاصة بهم او بملكيتهم من الأوراق المالية من خلال طلب كشف رصيد أو طلب اثبات ملكية.
 2. يحق لمصدر الورقة المالية الاطلاع على المعلومات والبيانات والسجلات الخاصة بالأوراق المالية التي يصدرها ومالكها والتي يحتفظ بها المركز، ويحق له الحصول على نسخ منها.
 3. يحق للوسيط أو الحافظ الأمين الاطلاع على المعلومات والبيانات والسجلات الخاصة به أو أي من عملائه.
 4. يحق لهيئة الأوراق المالية الاطلاع على المعلومات والبيانات والسجلات بما يمكنها من أداء مهامها.
 5. يحق للمركز ان يقدم أية بيانات أو معلومات أو قيود سرية للسلطات القضائية المختصة في دعوى قائمة لديها بناء على امر قضائي.
 6. يحق للمركز ان يقدم أية بيانات أو معلومات تتعلق بمالكي الأوراق المالية لمراقب الشركات لدى وزارة الصناعة والتجارة بناء على طلبه الخطي.
- يجوز للمركز ان يقوم بنشر البيانات الإحصائية التجميعية دون الاخلال بسرية أي معلومات او بيانات تفصيلية. ويخضع المركز في هذا الخصوص الى "تعليمات الإفصاح

عن المعلومات والبيانات والسجلات الخاصة بمركز ايداع الأوراق المالية" المتوفرة على الموقع الإلكتروني للمركز.

إجراءات الشركات

قد تقوم الهيئة العامة للشركة باتخاذ بعض القرارات التي تؤثر على سجلات مالكي الأوراق المالية ومنها اجراءات الشركات التي تشمل ما يلي:

1. زيادة و/أو تخفيض رأس المال.
2. الاندماج.
3. تجزئة القيمة الاسمية للورقة المالية.

توزيع الأرباح النقدية والعوائد الأخرى للأوراق المالية

يمكن لمركز ايداع الاوراق المالية ان يقوم بتوزيع الدعوات لحضور اجتماعات الهيئة العامة والتقارير السنوي نيابة عن مصدري الاوراق المالية، بالإضافة الى بعض الخدمات المتعلقة بتوزيع الأرباح النقدية ودفع الفوائد وقيمة السندات كما هي بتاريخ الاستحقاق نيابة عن مصدر الورقة المالية.

صندوق ضمان التسوية نشيء صندوق ضمان التسوية بموجب قانون الأوراق المالية لتحقيق الاهداف التالية:

1. تغطية العجز النقدي لدى عضو الصندوق المشتري للأوراق المالية.
2. تغطية العجز في رصيد الأوراق المالية الذي يظهر لدى عضو الصندوق البائع نتيجة تداول الأوراق المالية في السوق.

يتمتع الصندوق بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي، وله بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافه بما في ذلك إبرام العقود والاتفاقيات وله حق التقاضي وان ينبب عنه في الإجراءات القضائية أحد المحامين الأسانذة.

عضوية الصندوق

يتكون أعضاء الصندوق من الوسطاء الماليين والوسطاء لحسابهم.

مساهمات أعضاء الصندوق

تتكون مساهمات الأعضاء من:

1. بدلات الانتساب
2. بدلات الاشتراك السنوية
3. مساهمات نقدية
4. كفالات بنكية

إدارة الصندوق

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة الصندوق والمدير التنفيذي وفقاً لأحكام النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية. ويتولى المدير التنفيذي جميع الشؤون الإدارية والمالية والفنية للصندوق، ويكون مسؤولاً أمام مجلس إدارة الصندوق عن ذلك.

طريقة عمل صندوق ضمان التسوية

العجز النقدي

إذا لم يتم الوسيط بدفع المبالغ النقدية المستحقة عليه لحساب التسوية في الموعد المحدد لذلك في يوم التسوية يعد متخلفاً عن الوفاء بالتزاماته ويحل الصندوق محل ذلك الوسيط للوفاء بتلك الالتزامات، ويتخذ المدير التنفيذي الإجراءات المناسبة للتسوية بما في ذلك تحويل المبلغ الذي تخلف الوسيط عن دفعه من حساب الصندوق إلى حساب التسوية.

العجز في الأوراق المالية

إنّ نظام الربط الإلكتروني الذي طُبّق بين أنظمة المركز ونظام التداول الإلكتروني لدى البورصة منع عمليات البيع بعجز حيث يقوم النظام بالتحقق من توفر الرصيد الكافي من الأوراق المالية لدى حساب العميل البائع قبل تمرير أمر البيع إلى نظام التداول الإلكتروني.

موارد الصندوق واستثماراته

تتكون موارد الصندوق مما يلي:

1. بدلات الانتساب وبدلات الاشتراك السنوية للأعضاء.
2. مساهمات الوسطاء.
3. عوائد استثمارات أموال الصندوق.
4. بدلات التأخير.
5. أي منح أو مساعدات تقدم للصندوق بموافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

يتولى المركز مسك سجلات وحسابات الصندوق، والتي تكون منفصلة فصلاً تاماً عن سجلات وحسابات المركز. وتكون أموال الصندوق مستقلة عن أموال المركز، بحيث لا تستعمل أموال المركز بأي حال من الأحوال للوفاء بالتزامات التسوية نيابة عن أي وسيط.

يعين مجلس إدارة الصندوق مدقق حسابات خارجي للصندوق

قيود الملكية على الأوراق المالية

تعريف

أي قيد أو إشارة تمنع أو تحول دون التصرف بالأوراق المالية وتشمل:

1. الرهن
2. الحجز
3. التجميد

رهن الأوراق المالية

يعتبر المركز الجهة الوحيدة المخولة بوضع ورفع إشارات الرهن على الأوراق المالية المودعة منذ العام 2005 وذلك بناءً على طلبات الرهن المقدمة إليه من الراهن والمرتهن وكذلك طلبات رفع الرهن المقدمة إليه من المرتهن حسب الأصول ولتسهيل وتبسيط إجراءات الرهن ورفع الرهن فقد طور المركز نظام إلكتروني خاص بالجهات المرتهنة (البنوك) يسمى "نظام رهن الأوراق المالية" والذي يهدف بشكل أساسي إلى تمكين الجهات المرتهنة من إدخال حركات تثبيت إشارات الرهن لصالحهم على الأوراق المالية المملوكة لعملائهم ورفع هذه الإشارات مباشرة لديهم، بالإضافة إلى تمكينهم من متابعة

حركات الرهن المثبتة من خلال النظام والاستفسار عن تفاصيلها، مما يمكنهم من خدمة عملائهم على أتم وجه بالسرعة والدقة المطلوبة.

الهدف من تقديم خدمة رهن الأوراق المالية

يقوم المركز بتقديم هذه الخدمة من أجل حماية حقوق كل من المرتهن/الدائن والراهن/المدين ولتشجيع البنوك والمستثمرين على عمليات الإقراض والاقتراض بضمانة الأوراق المالية مما يساهم في زيادة الاستثمار في الأوراق المالية.

حجز الأوراق المالية

إن المركز هو الجهة الوحيدة المخولة بوضع ورفع إشارات الحجز على الأوراق المالية المودعة لديه وذلك بناءً على القرارات الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة، في حين بقيت مسؤولية الشركات المساهمة العامة قائمة بتثبيت ورفع تلك الإشارات للأوراق المالية غير المودعة.

ولتسهيل وتبسيط إجراءات الحجز قام المركز بتصميم نظام إلكتروني يسمى (نظام الحجز الإلكتروني) حيث يمكن من إدخال طلبات وضع/رفع إشارة الحجز إلكترونياً على الأوراق المالية المودعة المسجلة بأسماء المكلفين لديه سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين من الجنسية الأردنية أو غيرها، وذلك وفقاً لضوابط وإجراءات معينة تضمن الدقة والسرعة في إتمام هذه المعاملات وتحسين الخدمات وتبسيط الإجراءات الحكومية.

تجميد الأوراق المالية

لمالك الورقة المالية الحق في تجميد الأوراق المالية المملوكة من قبله والمودعة في السجل المركزي وغير المقيدة بأي قيد ملكية يمنع التصرف بها وذلك من خلال طلب يقدم للمركز، وفي حال تثبتت إشارة التجميد لا يمكن التصرف بالأوراق المالية بأي شكل كان وسواء من قبل المالك نفسه أو غيره.

ويلتزم مالك تلك الورقة المالية بعدم إجراء أي تصرف على تلك الأوراق المالية لحين رفع إشارة التجميد من قبل المركز بناءً على طلب يقدم من قبل المالك لرفع حالة التجميد.

الخدمات الإلكترونية

أطلق المركز باقة من الخدمات الإلكترونية عبر موقعه الإلكتروني على الانترنت www.sdc.com.jo ومن ضمنها:

خدمة الاكتتاب العام الإلكتروني

تمكن هذه الخدمة المستثمر من الاكتتاب في الأوراق المالية المعروضة للاكتتاب العام من خلال تعبئة طلبات الاكتتاب المخصصة لذلك والمتوفرة عبر هذه الخدمة وطباعتها وذلك بهدف تمكين المستثمر من إتمام إجراءات الاكتتاب العام بسهولة ويسر بما فيه توفير الوقت والجهد.

خدمة الاطلاع على الحسابات

تمكن هذه الخدمة المستثمر من متابعة محافظته الاستثمارية والاطلاع على أرصدة وكشوف حساباته من الأوراق المالية

المودعة وكافة الحركات المنفذة عليها على مستوى حساب المستثمر لدى وسيطه المعني.

ولتسهيل وتبسيط إجراءات الحجز حيث قام المركز بتصميم نظام إلكتروني يسمى (نظام الحجز الإلكتروني) حيث يمكن من إدخال طلبات وضع/رفع إشارة الحجز الإلكتروني على الأوراق المالية المودعة المسجلة بأسماء المكلفين لديه سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين من الجنسية الأردنية أو غيرها، وذلك وفقاً لضوابط وإجراءات معينة تضمن الدقة والسرعة في إتمام هذه المعاملات وتحسين الخدمات وتبسيط الإجراءات الحكومية.